

## تدشين أول فرع لتعاونية الصناعات الإماراتية في دبي



دبي: حمدي سعد

قال عبدالله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد: إن الوزارة تستهدف رفع مساهمة التعاونيات في الناتج من 1% حالياً إلى 5% في العام 2031 حسب مرسوم القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2022، والذي يهدف إلى تطوير وتنمية القطاع التعاوني لمستويات جديدة. وأوضح آل صالح، في تصريحات على هامش افتتاح الفرع الأول لـ«تعاونية الصناعات الإماراتية» في دبي، أن الوزارة تشجع توسع الجمعيات التعاونية في الإمارات لتشمل قطاعات اقتصادية بما فيها الصناعية والتجارية أو الزراعية والسياحية وغيرها كونها تمثل إضافة إلى الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن افتتاح أول فرع لـ«تعاونية الصناعات الإماراتية» في دبي، يأتي في سياق توفير الاحتياجات من السلع والمنتجات الاستهلاكية للمواطنين والمقيمين، كما تسهم في تهيئة أجواء تنافسية بين الموردين فضلاً عن استقرار الأسعار وما في ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية كذلك.

وأشار وكيل وزارة الاقتصاد إلى أن تطوير القطاع التعاوني، يأتي لدوره الكبير وكمساهم رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدولة، حيث تعمل الوزارة على توفير السياسات الضامنة للارتقاء بأداء هذا القطاع الحيوي وبصورة شاملة.

## أحمد الشيخ: تصنيع 41 سلعة محلية خلال 3 أعوام •

وقال الدكتور أحمد بن حسن الشيخ، رئيس مجلس إدارة «تعاونية الصناعات الإماراتية»: إن رأس مال «تعاونية الصناعات الإماراتية» يصل إلى 20 مليون درهم في المرحلة الأولى ويتراوح رأس المال بين 32 و45 مليون درهم بالمرحلة الثانية في الوقت الذي بلغ إجمالي عدد المساهمين حالياً نحو 700 مساهم من المواطنين على مستوى الدولة. وأضاف أن «التعاونية» تتخذ معيار البيع بنظام الكميات الكبيرة من المنتجات والسلع، كما تستهدف تصنيع نحو 41 سلعة غذائية ومنتجاً محلياً خلال 3 أعوام من الآن، مشيراً إلى أن تصنيع المنتجات يخضع لتغيرات السوق والطلب المحلي، والتنافس مع المنتجات المستوردة وغيرها من المعايير السوقية المتبعة.

وأشار إلى أن عمل «تعاونية الصناعات الإماراتية» بقطاع تصنيع السلع الغذائية يسهم في مواكبة استراتيجية دولة الإمارات للأمن الغذائي عبر توفير سلاسل إمداد محلية وبأسعار في متناول المستهلكين. وقال أحمد الشيخ: إن «التعاونية» تستهدف توسيع انتشارها في أبوظبي ودبي، فضلاً عن التوسع في جميع إمارات الدولة.

وتعدّ «تعاونية الصناعات الإماراتية» علامة تجارية تم إشهارها مؤخراً من وزارة الاقتصاد، وتضم العديد من العلامات التجارية العالمية والمحلية وتلبي احتياجات المستهلك اليومي، كما تعد داعماً رئيسياً للصناعات الغذائية المحلية، عبر كونها منفذاً من منافذ البيع والترويج للصناعات الإماراتية.

وتهدف «تعاونية الصناعات الإماراتية» إلى تأسيس 3 فروع رئيسية في 3 أسواق رئيسية في الدولة، إضافة إلى إطلاق منصة للبيع الإلكتروني، وتأسيس مصنع للتعبئة والتغليف